العدد (4096) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (25) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

مصادر سياسيّة تكشف كواليس اجتماع الرئاسات مع قادة الأحزاب

المالكي مع تأجيل الانتخابات بشرط تشكيل حكومة جديدة

■ الكتل تناقش مقترحاً لتأخير موعد الاقتراع حتى شتاء 2018

بغداد / محمد صباح

تتداول الأطراف السياسية مقترحاً جديداً قدمته إحدى الكتل للخروج من أزمة الانتخابات، ويتضمن تأخير الاقتراع خمسة أشهر، بدلا من موعدها الحالي الذي يتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، وبداية شهر رمضان.

إلا أن هذا السيناريو يصطدم بإصرار رئيس الوزراء حيدر العبادي على إجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة. وبات العبادي يتفادى المشاركة في الاجتماعات التي تطرح تأجيل الانتخابات على أجندتها. وأدى غياب رئيس الوزراء عن اجتماع الرئاسات الثلاث وقادة الاحزاب والكتل، الذي دعا إليه رئيس الجمهورية نهاية الاسبوع الماضي، الى إثارة التكهنات حول موقفه من جدول أعمال الاجتماع.

ويكشف النائب السابق حيدر الملا لـ(المدى)، كواليس اجتماع الرئاسات الثلاث ورؤساء الكتل السياسية والملفات التي تمت مناقشتها. مؤكدًا ان المشاركين اتفقوا على مواصلة النقاش بشأن ملف الانتخابات، وحددوا موعداً جديدا لعقد اجتماع آخر على ان يحضره رئيس الحكومة. ويضيف الملا أن "كلاً من رئيس مجلس النواب سليم الجبوري ونائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي وصالح المطلك قدموا، خلال الاجتماع، رؤية مفادها أن إجراء الانتخابات أمر مرهون بالتزام الحكومة بتوفير الضمانات التي تعهدت بها لإتمام العملية الانتخابية".

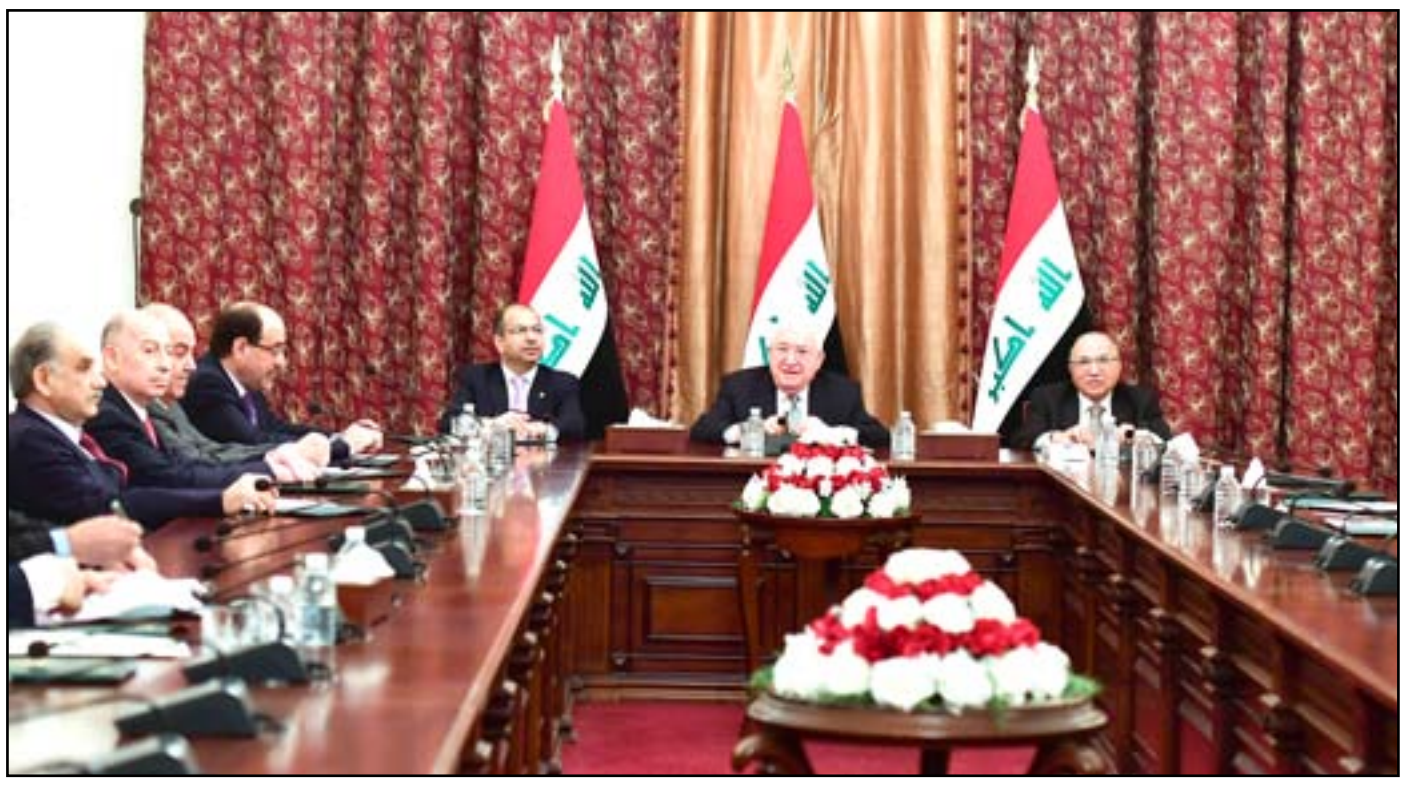

الرئاسات الثلاث وقادة الكتل السياسية في اجتماع سابق

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي قد تعهد، في لقاءاته المتكررة مع القيادات السنية وكان آخرها مع أسامة النجيفي، التزام حكومته بتوفير ٤ ضمانات قبل إجراء الانتخابات في أيار المقبل. وأبرز هذه الضمانات، عودة النازحين وعدم السماح للفصائل المسلحة بالمشاركة في الانتخابات وتوفير البيئة الآمنة والتصويت الإلكتروني.

وأشار القيادي في جبهة الحوار الوطني، التي يتزعمها صالح المطلك، إلى ان "غياب رئيس الوزراء عن الاجتماع حوّله الى جلسة تشاورية لبحث المخارج القانونية والدستورية لتأجيل الانتخابات المقبلة". وأوضح الملا ان "رئيس مجلس النواب سليم الجبوري تحدث للمجتمعين عن المخارج القانونية والدستورية لتأجيل الانتخابات، مستنداً الى أن الدورة البرلمانية حددها الدستور بأربع سنوات تقويمية، وبالنتيجة فلا يوجد مانع من تمديد الدورة البرلمانية". ويضيف القيادي في جبهة الحوار بأن "المالكي ردّ على طرح الجبوري بإمكانية استمرار عمل البرلمان لكن من دون الإبقاء على الحكومة الحالية، او تشكيل حكومة جديدة". ويحدد الدستور العراقي في (المادة ٦٥ / أولا)، ولاية مجلس النواب بأن تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

ويشوب الغموض الدستور العراقي في ما يتعلق بـ"حكومة تصريف الأعمال"، إذ لم يحدّد عمرها إلا في المادة (٤٦ / ثانيا) من الدستور التي تنص على أنّ "يدعو رئيس الجمهورية، عند حلّ مجلس النواب، إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحلّ، ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً، ويواصل تصريف الأمور اليومية".

ويبرر حزب الدعوة عدم مشاركة رئيس الوزراء في اجتماع الرئاسات الثلاث ورؤساء الكتل السياسية الى محاولته تفادي التقاطع مع الجهات التي باتت تصرّ على تأجيل الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ويقول النائب رسول أبو حسنة، عضو كتلة الدعوة النيابية، لـ(المدى) إن "الأطراف السنية التي شاركت في اجتماع الرئاسات الثلاث ورؤساء الكتل السياسية، طرحت فكرة تأجيل الانتخابات لحين عودة النازحين واستقرار المدن المحررة".

وأضاف أبو حسنة ان "مجلس النواب سينهي الجدل حول تأجيل الانتخابات من عدمها عندما يصادق على مواعيد الانتخابات المثبتة ضمن مسودة قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات"، كاشفا عن "وجود مبادرات من كتل سياسية أخرى لإيجاد صيغة توافقية بين الأطراف الداعية إلى التأجيل والجهات الرافضة".

ويشير النائب أبو حسنة الى أن "السيناريو المطروح الذي تجري مناقشته في الاورقة السياسية يتحدث عن تغيير المواعيد المقترحة لإجراء الانتخابات وتأجيلها لفترة خمسة أشهر"، مبينا أن "هذه الكتل اقترحت إجراء الانتخابات في شهر تشرين الأول بدلا من أيار المقبل"، مضيفا ان الكتل اعتبرت هذه الفترة كفيلة بإعادة كل النازحين إلى مدنهم".

ويرفض النائب عن حزب الدعوة تسمية الكتلة صاحبة المقترح، مكتفيا بالقول إنها "كتلة وسيطة ترفض عملية تأجيل الانتخابات لمدة عام لكنها تعتقد بإمكانية التأجيل لفترة أشهر معدودة تتيح الفرصة لعودة جميع النازحين".

وبشأن موقع رئيس الوزراء من هذا الجدل، يقول أبو حسنة إن "العبادي مازال مصرا على اجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة"، معتبرا "تأجيل الانتخابات أمراً غير ممكن من الناحية القانونية، ما لم تبتّ به كل من المحكمة الاتحادية والبرلمان".

وقرّر مجلس الوزراء تقديم موعد الانتخابات من ١٥ أيار ٢٠١٨ إلى ١٢ أيار، بعد ان كان قد قرر إجراءها في منتصف أيار المقبل.

واقترحت مفوضية الانتخابات، في تشرين الأول الماضي، أن يكون يوم السبت الموافق الـ١٢ من أيار ٢٠١٨، موعداً لإجراء انتخاب مجلس النواب في دورته الرابعة. وفي السياق ذاته، تقول النائبة نورة البجاري، نائب رئيس كتلة تحالف القوى، ان "الاجتماع كان مختصرا، واستغربنا عدم حضور رئيس مجلس الوزراء".

وأكدت أن الحكومة ألزمت نفسها بعودة كل النازحين في شهر آذار المقبل".

وكانت مصادر سياسية قد كشفت لـ(المدى)، نهاية تشرين الأول الماضي، عن مباحثات أجراها اتحاد القوى مع التحالف الوطني بهدف البتّ بمصير الانتخابات. وأفضت المباحثات التي أجريت بحضور المالكي، عشية التصويت على مفوضية الانتخابات، إلى الاتفاق على تشكيل لجنة سداسية للنظر في الموضوع. وكشفت (المدى)، في ٢٨ أيلول الماضي، عن طلب تقدمت به القوى السنية الى بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) تدعو فيه الى تأجيل الانتخابات حتى إشعار آخر، متذرعة بتأخر إعمار المحافظات الغربية، وعدم عودة جميع النازحين إلى مناطقهم. وتشدد البجاري على أن "تأجيل الانتخابات الهدف منه عودة جميع النازحين وإعمار مدنهم لضمان مشاركتهم في الانتخابات المحلية والبرلمانية المقبلة". واستبعدت اجراء انتخابات "في ظل هذه الظروف والتحديدات التي تشهدها المدن الغربية".

علّاوي: العبادي رفض وساطة عربيّة للجلوس مع بارزاني

□ بغداد / المدى

أكد نائب رئيس الجمهورية إياد علاوي أن رئيس الوزراء حيدر العبادي رفض طلبا تقدم به أحد القادة العرب للجلوس على "طاولة عشاء" مع بارزاني وحل الخلافات بين بغداد وأربيل.

وأكد علاوي انه ناقش مع رئيس الجمهورية فؤاد معصوم ونائبه نوري المالكي إيجاد مخرج للخلافات بين الحكومتين الاتحادية والإقليم وقضايا الانتخابات.

وقال نائب رئيس الجمهورية، في مقابلة أجرتها معه صحيفة الرياض السعودية، "ناقشنا الأزمة بين بغداد وأربيل وأكدنا ضرورة احتواء الكرد وليس طردهم، فهم جزء حيوي من الشعب العراقي".

وأضاف علاوي "أنا ضد تهميش أي عراقي بغض النظر عن خلفية الدين أو الطائفة أو القومية، العراق يجب أن يكون دولة مواطنة، دولة مدنية يتمتع بها الجميع بالعدل والمساواة ولا نستثني إلا من خرج على مألوفات المجتمع ومن التحق بالإرهاب أو دعمه". وتابع رئيس ائتلاف الوطنية "نحن حريصون على استئناف الحوار وعودة الكرد،و يجب ألا يعاقب الشعب الكردي بل يجب أن يُضم بالكامل إلى العراق الموحد، بانفتاح وبدراية وبمحبة وأخوّة ،هذا هو الذي يجب أن يحصل". وكان علاوي طرح مبادرة لمعالجة تداعيات الاستفتاء، الذي اجراه الاقليم في ٢٥ ايلول، تقضي بتجميد نتائج الاستفتاء والمباشرة بحوار فعال بين بغداد وأربيل، الامر الذي رفضته بغداد. واوضح نائب رئيس الجمهورية "طرحت رؤيتي التي أيدها الكرد وطيف واسع من الشعب العراقي وكذلك الكثير من الإخوة والقادة العرب، وقد تكلمت مع قادة عرب أبدوا تأييدهم لمبادرتي وكيف يمكن أن يكون الحل بل إن أحد القادة العرب استجاب لطلبي بأن يدعو العبادي وبارزاني بعيداً عن الإعلام للجلوس على طاولة عشاء مشتركة لمناقشة الأمر، وقد وافق مسعود بارزاني على ذلك لكن رئيس الحكومة حيدر العبادي لم يوافق".

وأصدرت المحكمة الاتحادية العليا، في شهر تشرين الثاني، قرارا يقضي بعدم دستورية استفتاء إقليم كردستان وإلغاء النتائج المترتبة عليه. واشار رئيس ائتلاف الوطنية الى ان "الكرد رحبوا بقرار المحكمة الاتحادية بإلغاء الاستفتاء ونتائجه بالإضافة إلى أن الرسالة التي أرسلها لي مسعود بعد يوم واحد من الاستفتاء كانت واضحة جدا وإيجابية، لذا يفترض بالأخ الكبير (أي بغداد عاصمة العراق) أن يبادر إلى ضم كل المحافظات إلى صدرها وأن يعمل على عودة الالفة والمحبة والأخوّة لكل العراق والعراقيين".

وكشف نائب رئيس الجمهورية ان "الاجتماع مع رئيس الجمهورية ناقش أيضا ملف الانتخابات، هناك توجهان، الأول: يرى أن تأجيل الانتخابات لفترة زمنية بسيطة مسألة أساسية، والآخر: يعمل على أن تجري الانتخابات في موعدها".

وأردف بالقول "اتفقنا على أن يكون هناك اجتماع أوسع يضم بعض القوى المهمة لمناقشة هذا الأمر". وأكد "نحن مع أن توفر الحكومة الإجراءات التي تؤدي إلى خلق بيئة سليمة للانتخابات بجهد الإمكان". وشرح علاوي أسباب تأجيل الانتخابات، مؤكدا ان "الانتخابات الماضية جرت على أسس غير سليمة وأمام مرأى ومسمع العالم كله، كما أن ما حصل عام ٢٠١٠ عندما فزنا بالانتخابات رغم التشويش والتضليل والتزوير والإساءة والاجتثاث (اجتثوا ٥٠٠ شخص من المرشحين والنشطاء في ائتلاف العراقية)".

الجبوري من البصرة: يجب نقل الصلاحيات إلى المحافظات

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس، من مدينة البصرة على أهمية نقل الصلاحيات من الحكومة الاتحادية الى الحكومات المحلية. وشدد على ضرورة تلافي العقبات التي تواجه اللامركزية الإدارية. واعتبر رئيس البرلمان ان "رواتب الموظفين خط أحمر"، محذرا من المساس به. وكان رئيس البرلمان وصل الى محافظة البصرة، صباح امس الاحد، في اطار جولات ذات طابع انتخابي بدأها الاسبوع الماضي من الانبار وقادته الى محافظة ديالى. والتقى الجبوري فور وصوله الى البصرة بالمحافظ أسعد العيداني وأعضاء مجلس محافظتها وعدد من القادة الامنيين، وبحث معهم الواقع الخدمي والامني للمحافظة، بحسب بيان لمكتب رئيس مجلس النواب.

وعقد الجبوري مؤتمراً صحفياً في مبنى محافظة البصرة، تناول فيه عدداً من الملفات السياسية والتشريعية.

وأكد ضرورة "نقل صلاحيات واسعة للمحافظات، لكي تستطيع أداء دورها بشكل صحيح مع مراعاة عدم استغلال هذه الصلاحيات لتحقيق مصالح خاصة". وبشأن إقرار الموازنة الاتحادية، أكد رئيس مجلس النواب عرض مشروع قانون الموازنة في الجلسة المقبلة لغرض القراءة الاولى. ونوه بالقول "طلبنا من مجلس الوزراء تضمين عدد من الفقرات في الموازنة قبل إرسالها الى مجلس النواب". وخلال المؤتمر الصحفي، اشار الجبوري الى أن "قضية نقل الصلاحيات من الوزارات الى المحافظات هي واقع حال يعبر عن ستراتيجية أشار لها الدستور". واكد "لا بد من نقل صلاحيات واسعة الى المحافظات لتؤدي دورها، وفي نفس الوقت من المهم تشخيص السلبيات والعمل على تجاوزها".

ولفت رئيس البرلمان الى أن "هناك بعض السلبيات التي رافقت عملية تحويل الصلاحيات، وقد ذكرتها خلال الاجتماع لمعالجتها"، منوها الى أن "مدراء مدارس في بعض المحافظات تم تغييرهم لأسباب سياسية بعد نقل بعض الصلاحيات". كما قام رئيس مجلس النواب بزيارة قضاء أبي الخصيب وديوان الوقف السني في البصرة. وشدد الجبوري، خلال لقائه بعدد من رجال الدين في ديوان الوقف السني، على ضرورة "غلق منافذ الارهاب والحيلولة دون انخراط الشباب في الفكر المتطرف الذي يرتكز بشكل كبير على دور المؤسسة التربوية".

التجّار أعادوا إحياء أسواق المدينة القديمة

الموصل تحتفل بـ"الكريسماس" للمرّة الأولى منذ تحريرها

□ بغداد / أ ف ب

أحيا مصلّون في كنيسة مار بولص للكلدان في الموصل، قداس عيد الميلاد للمرة الاولى منذ عام ٢٠١٣، في ظل إجراءات أمنية مشددة في المدينة التي استعادتها القوات العراقية في تموز من قبضة تنظيم داعش.

ودعا بطريرك الكلدان في العالم لويس ساكو عشرات الحاضرين للصلاة من اجل "السلام والاستقرار في الموصل والعراق والعالم"، في الكنيسة التي غطيت بعض جدرانها بستائر بيضاء وحمراء لحجب آثار القتال ضد التنظيم المتطرف.

وقالت فرقد مالكو التي عادت مؤخرا إلى المدينة لوكالة فرانس برس إن "الاحتفال والصلاة في الموصل مهمّان لإحياء الحياة المسيحية" في المدينة وضواحيها حيث تعيش أقلية كبيرة من المسيحيين.

ومثلما هي حال الغالبية العظمى من مسيحيي محافظة نينوى، فرّت فرقد مالكو من منزلها عندما هاجم تنظيم داعش الموصل. واليوم لم يعد سوى القليل منهم، لكنّ مالكو التي ارتدت ملابس باللونين الاسود والابيض أكدت انها عادت للعمل في الموصل والمشاركة في القداديس.

ووسط الشموع وأشجار عيد الميلاد والستائر البيضاء التي وضعت على النوافذ التي تطاير زجاجها جراء القتال والانفجارات، اختلط الحاضرون مسيحيين ومسلمين من أهالي الموصل، وبينهم مسؤولون محليون ومن مؤسسات عسكرية.

في غضون ذلك، تمركزت قوة أمنية قرب الكنيسة وعلى الطرق الرئيسية المؤدية اليها في شرق الموصل الذي شهد دماراً أقل خلال معارك استعادة المدينة من قسمها الغربي. وانتشرت عربات مدرعة وعسكرية على مقربة من الكنيسة حيث علقت صورة "شهيد" مسيحي قتل على أيدي الارهابيين في الموصل للتذكير بعذابات أهلها طيلة ثلاث سنوات.

ودفع اضطهاد الارهابيين للاقليات في محافظة نينوى، خصوصا الإيزيديين والمسيحيين وبينهم الكلدان والسريان، الى نزوح جماعي من مناطق سهل نينوى. واعلنت القوات العراقية، بعد تسعة أشهر من معارك دامية، تحرير كامل مدينة الموصل في العاشر من تموز ٢٠١٧. وشهدت المدينة بصورة عامة دمارا هائلا، لكن أغلب الدمار تركز غربي المدينة، حيث المدينة القديمة. وقرر تجار سوق السراي التراثي في المدينة القديمة إعادة ترميم محالهم. وانتعشت عمليات إعادة الإعمار وعادت الحركة التجارية أخيرا الى هذا الحي التراثي الذي دمر بشكل كامل إثر حرب الشوارع التي خاضتها القوات العراقية ضد مسلحي تنظيم داعش.

مسيحيون من الموصل في طريقهم لكنيسة بولص الثاني للاحتفال بعيد الميلاد.. أ.ف.ب

ويقول الحداد ذنون يونس رجب (٤٤ عاما) في سوق باب السراي لفرانس برس "كنت اول من اعاد فتح محله قبل شهرين بعد ان قمت بتنظيفه بمساعدة تجار آخرين". وجمع الرجل، وهو أب لخمسة اولاد، مع تجار آخرين مبلغ ٢٥ ألف دينار (٢٠ دولارا) لرفع الانقاض والمخلفات من السوق من دون اي مساعدة من الجهات البلدية المختصة بالتنظيف.

ويتميز سوق باب السراي، أقدم وأكبر أسواق الموصل بأزقته الضيقة المتعرجة التي يختص كل منها بمهنة وحرفة معينة مثل الصفارين والحدادين والنجارين والسراجين والسمكرية والعطارين والصرافين. وهناك ايضا شوارع للحبالين والخفافين والفحامين والقهوجية وتجار الاقمشة اضافة الى محال بيع الالبسة والاغذية والاحذية والحلويات وغيرها .

ويعود تاريخ السوق الى قرابة ١٣٠٠ عام الى حقبة الخلافة الاموية، ولا تزال آثار المعارك العنيفة التي انتهت بطرد المسلحين من المدينة في تموز الماضي ماثلة في المباني. وفجرت واجهات المحال وتقوست السقوف وتحطمت الاعمدة الخشبية ودمرت البضائع.

ويواصل عمال البناء عمليات ترميم الاسطح وتعبيد الطرق المدمرة. ويقول أبو أحمد وهو بائع توابل "لم ننتظر السلطات المحلية نظرا لبطئها الشديد. سيستغرق قيامها بإعادة الإعمار أشهراً طويلة".

من جهته، يقول قائممقام المدينة زهير الاعرجي ان السلطات المحلية تبذل كل ما في وسعها بواسطة "الامكانات القليلة التي لديها". وألقى المسؤول المحلي باللوم على بغداد في تأخر عمليات إعادة الإعمار.